

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5552 6373

Fax: 5517844

Website: [www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الثامنة والثلاثون  
عن طريق الفيديو  
أديس أبابا، إثيوبيا، 3-4 فبراير 2021

الأصل إنجليزي

Assembly/AU/6 (XXXIV)

نتيجة اجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني  
الذي عُقد في 22 أكتوبر 2020 بطريقة افتراضية

## تقرير اجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني الذي عُقد في 22 أكتوبر 2020

### أولاً. مقدمة

1. افتتح الاجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني وترأسه فخامة السيد ماتامبلا سيريل رامافوزا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي.
2. حضر الاجتماع الافتراضي أعضاء هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ورئيس النيجر بصفته بطل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### ثانياً. الكلمة الافتتاحية

3. حث فخامة السيد سيريل ماتامبلا رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، في كلمته الافتتاحية، جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في دعوة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية إلى رفض استخدام العنف واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وذكر أنه على الرغم من أن مرض فيروس كورونا المستجد قد أثر بشكل كبير على الخطط التنموية والاقتصادية لكل بلد، وتسبب في انتكاسة التقدم في تنفيذ المشاريع الرئيسية لعملية التكامل، إلا أن الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية العامة الخطيرة هذه كانت سريعة وجديرة بالثناء.
4. أكد رئيس الاتحاد الأفريقي أيضاً على أن الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة للاستجابة لتفشي مرض فيروس كورونا المستجد قد وجهت الجهود القارية للتخفيف من آثار الجائحة. حيث قال "إننا أنشأنا صندوقاً للاستجابة لمرض فيروس كورونا المستجد للمساعدة في تعزيز قدرة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وللمساعدة البلدان الأفريقية في مكافحة انتشار الفيروس واحتوائه. وأشار الرئيس رامافوزا كذلك إلى أنه تم تعيين مبعوثين خاصين لحشد الدعم الدولي لمجموعة شاملة من الحوافز الاقتصادية لأفريقيا. مضيفاً أنه من خلال التعاون على المستوى القاري، تم تشكيل فرقة العمل الأفريقية للاستجابة لمرض فيروس كورونا المستجد، كما تمت إنشاء الشراكة من أجل تسريع حملة التشخيص لمرض فيروس كورونا المستجد. كما سلط رئيس الاتحاد الأفريقي الضوء على إطلاق منصة أفريقية مبتكرة لاقتناء المستلزمات الطبية لضمان حصول جميع البلدان الأفريقية على المعدات الطبية والتشخيصات والإمدادات الأساسية الأخرى بأسعار معقولة.
5. أشاد الرئيس رامافوزا بالجهود المشتركة للتصدي للجائحة قائلاً إن القارة كانت قادرة على الاستجابة بشكل استباقي لتهديد مرض فيروس كورونا المستجد بسبب المجهود الكبير الذي قامت به مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء. "إننا نظل متحدين كقارة في دعوتنا للوصول العادل إلى لقاح ضد مرض فيروس كورونا المستجد في حال تطوره. "وأشار رئيس الاتحاد الأفريقي كذلك إلى أنه في حين أن بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية قد أحرزت تقدماً كبيراً في مجالات التكامل الرئيسية، فإن مجموعات أخرى تكافح لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بكل منها والوفاء بالمعالم المحددة في معاهدة أبوجا. إننا نرحب بأن جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تؤكد على أهمية التجارة في دفع التكامل الاقتصادي. وأكد رئيس الاتحاد الأفريقي أنه بمجرد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ العام المقبل، فإن التكامل الاقتصادي سيعطي زخماً إضافياً.

### ثالثاً. اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

6. بحث الاجتماع جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل واعتمدهما، وشرع في بحث الوثائق الرئيسية التالية:

(أ) التقرير المرحلي عن جائحة مرض فيروس كورونا المستجد في أفريقيا

7. ذكرت مفوضة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الأفريقي، السيدة أميرة الفاضل محمد الفاضل، أن أزمة جائحة مرض فيروس كورونا المستجد خلقت أكثر الأزمات الاقتصادية بشكل غير مسبوق منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وعكست مسار التقدم الإنمائي الذي حقته القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة. مبينة أن المرض الذي بدأ كأزمة صحية سرعان ما تحول إلى أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية، تسببت في تعطيل سبل عيش الملايين من الناس، والتأثير على الأسر الفقيرة وإلحاق الضرر بالأعمال الرسمية وغير الرسمية والإيرادات الحكومية في جميع أنحاء العالم.
8. في إطار الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد، اتخذت معظم البلدان الأفريقية، على غرار المناطق الأخرى، تدابير سياسية مهمة وفورية شملت سياسات الاحتواء والإغلاق؛ والنظم الصحية والسياسات الاقتصادية لإنقاذ الأرواح وحماية الأسر والشركات والاقتصادات الوطنية. وتشمل هذه التدابير الاقتصادية، من بين أمور أخرى، حزم التحفيز الاقتصادي، والسيولة الإضافية للأنظمة المصرفية، وخفض الضرائب، وزيادة النفقات العامة، والتخفيضات الملحوظة في أسعار السياسة النقدية، والدعم المالي للشركات والأسر. ويمكن لفعالية الاستجابات الحكومية أن تقسر الاختلاف في حجم تأثير الجائحة بين البلدان.

#### (ب) التقرير عن حالة التكامل القاري في أفريقيا

9. قدم سعادة السيد موسى فكي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً عن حالة أجندة التكامل القاري في أفريقيا. مبينا أن أجندة التنمية على مستوى أفريقيا، كما دافع عنها الاتحاد الأفريقي، تستند إلى التكامل الإقليمي وتشكيل الجماعة الاقتصادية الأفريقية. بالاستفادة من الدروس المستفادة التي تشمل جميع المبادرات القارية الرئيسية، يعتبر التكامل القاري تنويجاً للجهود المبذولة لتحقيق الرؤية الأفريقية المتمثلة في "أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلم يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية". سيتم تنفيذ أجندة 2063 داخل إطار التكامل المنصوص عليه في معاهدة أبوجا، والذي يشمل المشاريع الرئيسية على مستوى القارة التي من شأنها تسريع وتعزيز التكامل والتنمية القارية.
10. لكي يحقق التكامل الإقليمي الفوائد المتوقعة في مجالات التجارة والاستثمار والسلام والأمن، وقبل كل شيء، التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة، يجب على المؤسسات القارية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات والإدارات الوطنية والوكالات فهم القضايا والقيود الرئيسية لكي تكون قادرة على صياغة وتنسيق الاستراتيجيات والسياسات المناسبة وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الإقليمية المختلفة بنجاح. كما تحتاج مؤسسات الدعم ذات الصلة والجهات الفاعلة الأخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى الاضطلاع بدورها بفعالية.
- (ج) تقارير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، يقدمها رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية
11. قدم رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية عروضاً حول حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، وهم:
- فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس تجمع دول الساحل والصحراء؛
  - فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا ورئيس جماعة شرق أفريقيا؛
  - فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية الغابون ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
  - فخامة السيد فيليب نيوسي، رئيس موزمبيق ورئيس مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛
  - فخامة السيد فايز السراج، رئيس دولة ليبيا ورئيس اتحاد المغرب العربي؛
  - الدكتور تيندرازاناريفيلو دياكوبا أ. س اوليفغا، ممثلاً عن فخامة السيد أندري راجولينا، رئيس مدغشقر ورئيس السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛

- معالي السيدة شيرلي أيوركور بوتشواي، وزيرة الخارجية، ممثلة عن فخامة السيد نانا أديو دانكوا أكوفو أديو، رئيس جمهورية غانا ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- معالي السيد عمر قمر الدين إسماعيل، وزير الخارجية، ممثلاً عن دولة السيد عبد الله حمدوك، رئيس وزراء السودان ورئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية.

تعتبر معاهدة أبوجا المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا اللبنة الأساسية لتحقيق تكامل أقوى وخلق مجتمع اقتصادي أفريقي في نهاية المطاف. عرض رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأنشطة والتقدم المحرز في تنفيذ برامجهم في مجال التكامل الإقليمي.

#### (د) تقرير عن تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء

12. قدم سعادة البروفيسور بيبير موكوكو مبونجو، رئيس وحدة تنفيذ الإصلاحات تقريراً عن تقسيم العمل الذي تقتضيه حاجة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات القارية والدول الأعضاء إلى العمل معاً في كل مجال من مجالات التكامل على أساس اختصاصات كل منها لتفادي التداخل والازدواجية. نص المقرر 635 (XXVIII) على ضرورة التقسيم الواضح للعمل والتعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء بما يتماشى مع مبدأ تفويض السلطة.

13. في فبراير 2020، تلقى مؤتمر الاتحاد الأفريقي تقرير اجتماع التنسيق النصف السنوي الأول الذي عقد في 8 يوليو 2019 في نيامي، النيجر. أحاط المؤتمر علماً باستنتاجات وتوصيات التقرير وأجاز إطار تقسيم العمل الذي يحكم التفاعلات فيما بينها. يحدد هذا الإطار الشامل تقاسم الاختصاصات في المجالات الستة (6) المتمثلة في صياغة السياسات، واعتماد السياسات، والتنفيذ، والرصد، والتقييم والإبلاغ، وتعبئة الموارد والشراقات. تغطي القطاعات المشمولة التجارة والشؤون السياسية والسلم والأمن. تم تناول مسألة تقسيم العمل بصورة أكثر تفصيلاً في المصروفة على أساس الكفاءات الحصرية والمشاركة.

#### (هـ) حالة المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي

14. نيابة عن فخامة السيد نانا أكوفو أديو، رئيس جمهورية غانا، أفادت معالي السيدة شيرلي أيوركور بوتشواي، وزيرة الخارجية بأن فيروس كورونا المستجد أثر سلباً على القطاعات الرئيسية للاقتصاد بما في ذلك السياحة والسفر والصادرات في ظل انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع موارد الحكومات لتمويل الاستثمار العام وسيكون من المستحيل تحقيق التوقعات المتفائلة لمعدلات النمو في عام 2020.

15. ليس هناك شك في أن الجائحة تدمر الاقتصادات وتؤثر على الحيز المالي للدول. أتاح صندوق النقد الدولي مبلغ 1,2 مليار دولار أمريكي من أجل الإقراض، مما يخلق فجوة كبيرة في التمويل. ولسد هذه الفجوة، يتعين على القارة تعبئة مواردها لتمويل أوجه الخلل في حيزها المالي. الأمر الذي يستدعي حشد جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المؤسسات المالية الأفريقية وأسواق الأوراق المالية والبنوك المركزية والقطاع الخاص وغير ذلك من أجل إيجاد حلول للتمويل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

16. نصت معاهدة أبوجا والمادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي باعتبارها مشروعاً رئيسياً في أجندة 2063. وتشمل المؤسسات المالية الأفريقية البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي وسوق الأوراق المالية الأفريقية. وكان من المتوقع إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي وسوق الأوراق المالية الأفريقية في 2016 بينما كان من المتوقع إنشاء صندوق النقد الأفريقي في عام 2018 والبنك المركزي الأفريقي في 34/2028، على نحو ما ورد في الخطة العشرية الأولى لأجندة 2063.

17. منذ اعتماد البروتوكولين المؤسسين لبنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي في عامي 2009 و2014 على التوالي، لم تصل التوقعات والتصديقات إلى العدد المطلوب لكي يدخل حيز التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الموارد المخصصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي للقيام بأنشطة

الدعوة ودعم تنفيذ استراتيجية إنشاء البنك المركزي الأفريقي وسوق الأوراق المالية الأفريقية شحيحة. وكان من المفترض إنشاء وتشغيل معهد النقد الأفريقي كمقدمة للبنك المركزي الأفريقي وسوق الأوراق المالية الأفريقية، بحلول عام 2020 لكنه تعذر ذلك بسبب عدم توفر الأموال. أتاح البنك المركزي النيجيري بالفعل حيزا مكتنبا لمعهد النقد الأفريقي، وتحرص جمعية البنوك المركزية الأفريقية على إعاره خبراء لدعم عمل المعهد.

18. لقد أظهرت الجائحة أهمية الاستقلال المالي. فقد خصصت معظم الدول المتقدمة مبالغ ضخمة من التمويل لدعم اقتصاداتها انطلاقا من قدرتها واستقلالها المالي، بينما يواجه العديد من البلدان عجزا ماليا ويظل الكثير منها معرضة بشد للمديونية المفرطة بسبب استمرار الاقتراض. ومن شأن تشغيل المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حاسم في مرحلة الانتعاش وفي بناء اقتصادات محلية أكثر قدرة على الصمود من أجل أفريقيا ناشئة وتحقيق أجندة 2063.

19. سوف تسهل المؤسسات المالية الأفريقية تهيئة بيئة تمكينية لنظام مالي أفريقي حديث وقوي من أجل تعبئة الموارد المحلية والخارجية للتمكين من تنوع منتجات التصدير بين البلدان الأفريقية وبالتالي تعزيز قدرة المنتجات على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

20. سيسهل إنشاء سوق الأوراق المالية الأفريقية تكامل أسواق رأس المال من خلال التجارة عبر الحدود وتسوية الأوراق المالية وإزالة البيئات التنظيمية الصارمة والمساعدة على تعبئة الموارد من أسواق رأس المال داخل أفريقيا وخارجها وتوجيه تحويلات المغتربين نحو استثمارات إنتاجية طويلة الأجل في البلدان الأفريقية. سوف يكمل بنك الاستثمار الأفريقي عمل البنك الأفريقي للتنمية في استغلال الموارد المتاحة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تعزيز القطاع الخاص وتحديث أنشطة القطاع الريفي والبنية التحتية. كما سيعزز أنشطة الاستثمار في القطاعين العام والخاص، التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي للدول الأفريقية.

21. سيعمل صندوق النقد الأفريقي على تعزيز تنمية الأسواق المالية الأفريقية وضمان استقرار سعر الصرف بين العملات وقابليتها للتحويل المتبادل. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للحفاظ على ميزان المدفوعات وتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات للدول الأعضاء بهدف المساعدة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعاتها.

22. يوجد في أفريقيا أكثر من 40 عملة تتميز بتقلبها، وعدم سيولتها، وندرة تداولها تجاريا في الأسواق المالية العالمية؛ الأمر الذي يجعل التجارة الأفريقية البيئية صعبة. ويشكل هذا أكبر العوائق أمام التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنمية القارة. هذا هو السبب وراء ضرورة إنشاء نظام أفريقي للدفع والتسوية من أجل الحد من مخاطر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بالتجارة والاستثمار عبر الحدود. ويجب أن يمهد مثل هذا النظام الأرضية لظهور منطقة مدفوعات واحدة عبر القارة بأكملها، ومن المحتمل أن يكون ذلك في مطلع 2022، في الوقت المناسب لتمكين الشمول المالي الضروري لتحقيق أهداف أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

#### رابعاً مناقشات عامة

23. ناقش اجتماع التنسيق جميع البنود المذكورة أعلاه وقدم التوصيات الواردة في الإعلان.

#### خامساً بحث استنتاجات الاجتماع

24. قدم سعادة البروفيسور بيير موكوكو ميونجو عرضاً موجزاً لمشروع إعلان اجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني. ثم قدم فخامة السيد ماتامبلا سيريل رامافوزا، رئيس الاجتماع، الإعلان لاعتماده. اعتمد الاجتماع التوصيات الواردة في الإعلان.

#### سادساً الاختتام

25. أعرب فخامة السيد ماتامبلا سيريل رامافوزا عن خالص تقديره للجميع على مشاركتهم ومساهماتهم التي جعلت من الجلسة الافتراضية تشاركية للغاية، وغنية بالمعلومات وتفاعلية حيث يسعى الجميع إلى تسريع تنفيذ برامجنا نحو تحقيق أجندة 2063.
26. تناول الاجتماع مجموعة من القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وتقسيم العمل، واستراتيجيتنا القارية للتغلب على جائحة فيروس كورونا. أظهرت الجائحة قدرًا كبيرًا من القدرة على الصمود، حيث واجهت البلدان التي شهدت انخفاضًا في عدد الإصابات ارتفاعًا مفاجئًا في الحالات، مما دفعها إلى إعادة النظر في إجراءات الإغلاق. يجب أن نحاول تجنب هذا السيناريو في أفريقيا.
27. شجع الرئيس الجميع على التحلي بالتفاؤل والعمل على ضمان إنجاز جميع الأعمال العالقة. لقد ركز التقرير عن حالة التكامل الإقليمي ووجهات النظر الثاقبة التي قدمها رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية كما أظهر التقدم المحرز الجدير بالثناء في عملية التكامل، وأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل أولوية. مع أن خط النهاية بات الآن واضحًا، شجع الجميع على القيام بهذه الدفعة الأخيرة؛ وضمان استكمال جميع القضايا العالقة في المرحلتين 1 و2 من أجل بدء التجارة بحلول الأول من يناير 2021.
28. فيما يتعلق بتقسيم العمل، رحب بالتقدم المحرز في إعداد الاقتراح المفصل بشأن تقسيم العمل من قبل كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء، في مجالات التجارة والشؤون السياسية والسلام والأمن، وتطلع إلى استكمال المجالات المتبقية والمتعلقة بتقسيم العمل لبحثها في موعد أقصاه الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2022، مما سيعطي أصحاب المصلحة المعنيين الوقت الكافي للتشاور والعودة بوثيقة شاملة تحظى بقبول الجميع.
29. بحث الاجتماع وأحاط علما مع التقدير بتقرير فخامة السيد نانا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا وبطل المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، وأكد بأن إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي سيقطع شوطًا كبيرًا في تحقيق أهداف معاهدة أبوجا ويزيد من تعميق مشروع التكامل الاقتصادي القاري.
30. من الأهمية بمكان أن نعزز المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها اللبنة الأساسية لتحقيق التكامل القاري لأفريقيا. سيقربنا التنسيق المكثف والمواءمة من تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية بما يتماشى مع مبادئ معاهدة أبوجا.
31. شكر الرئيس الجميع على مشاركتهم كما أعرب عن تقديره للتحضيرات التي تم القيام بها بتوجيه من المجلس التنفيذي والعمل الجدير بالثناء لمفوضية الاتحاد الأفريقي والذي أتاح عقد اجتماع التنسيق النصف السنوي بشكل ناجح.
32. عقب ذلك، أعلن رسميًا اختتام اجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Assembly Collection

---

2021-02-07

# Outcome of the Second Mid-Year Coordination Meeting (Virtual Teleconference, 22 October 2020)

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10074>

*Downloaded from African Union Common Repository*